الأمم المتحدة S/2007/401

مجلس الأمن

Distr.: General
3 July 2007
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات المستجدة في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أطلعه بانتظام عن المستجدات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو. وطلب إليّ المجلس في الفقرة ١١ من قراره ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، أن أقدم إليه تقريرا كل ثلاثة أشهر.

٢ – ويركز هذا التقرير عن التطورات التي استجدت منذ صدور التقرير الأخير المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/158).

ثانيا – التطورات السياسية

٣ – في ظل توترات سياسية واجتماعية متزايدة امتدت عدة أشهر، وتدهور الحالة الاقتصادية، وقّعت الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة، الحزب الأفريقي لاستقلال الرأس الأخضر وغينيا، وحزب التجدد الاجتماعي والحزب الديمقراطي الاجتماعي الموحد، في ١٢ آذار/مارس عهدا وطنيا للاستقرار السياسي يغطي فترة ١٠ سنوات، واتفاق استقرار برلماني وحكومي لتنفيذ العهد في الجمعية الوطنية. ويرى الموقّعون على هذا العهد، أنه يهدف إلى إنشاء قاعدة برلمانية قوية لكفالة الاستقرار وإنشاء وفاق وطني. ووفقا للاتفاق البرلماني والحكومي، سيكون رئيس الوزراء من مرشحي الحزب الأفريقي استقلالي الرأس الأخضر وغينيا، كما ستقسّم الحافظات الوزارية على النحو التالي: ٤٠ في المائة للحزب الأفريقي للاستقلال؛ و ٤٠ في المائة لحزب التجدد الاجتماعي؛ و ١٧ في المائة للحزب الديمقراطي الاجتماعي الموحد، و ٣ في المائة لبقية الأحزاب والمجموعات المدنية. وأعلن حزب التجدد الاجتماعي والحزب الاجتماعي الديمقراطي الموحد عن تنازلهما عن عضويتهما في محفل

050707 050707 07-39206 (A)

التقارب بشأن التنمية، الذي دعم حكومة رئيس الوزراء آنذاك السيد أرستيد غوميز مما جعل بقاء تلك الحكومة غير ممكن، وهيأ الظروف السياسية لإنشاء حكومة جديدة.

٤ - واتسمت الأسابيع التالية لتوقيع العهد بعدم اليقين السياسي. ورفض الرئيس فييرا قبول اقتراح تقدم به موقّعوا العهد بحل رئيس الوزراء غوميز وتحليل حكومة وفاق وطني يقودها رئيس الوزراء يعينه الحزب الأفريقي الاستقلالي للرأس الأخضر وغينيا. وحذّر الرئيس من الأثر السلبي الذي يمكن أن يترتب على تغيير الحكومة في التمهيد لعقد اجتماع لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو في لشبونة في ٢٦ آذار/مارس. وفي ١٩ آذار/مارس، وافق البرلمان مع ذلك على اقتراح بسحب الثقة من الحكومة. وفي ٩ نيسان/أبريل، صدر مرسوم بتعيين مارتنهو دافا كابي، النائب الثالث لرئيس الحزب الأفريقي للاستقلال رئيسا للوزراء. وفي ١٧ نيسان/أبريل أدت حكومة السيد كابي، وهي الحكومة الثالثة في الدورة التشريعية الحالية (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، أدت اليمين في ١٧ نيسان/أبريل. ولم تعكس هيئة الحكومة الجديدة تنفيذ أحكام الاتفاق كما أن تعيين وزراء من خارج حزب التجدد الاجتماعي في منصبي المالية والداخلية الرئيسيين تسبب في ظهور توترات داخل الحزب. ونتيجة لذلك تم اتخاذ إجراءات تأديبية ضد النائب الأول لرئيس حزب التجدد الاجتماعي، السيد سوري دجالو، الذي مثّل الحزب في المفاوضات بشأن ترتيبات مجلس الوزراء. وحصل أعضاء الحزب الأفريقي لاستقلال الرأس الأخضر وغينيا على تسع حافظات وزارية شملت الدفاع ومصائد الأسماك والموارد الطبيعية؛ وحصل حزب التجدد الاجتماعي على ست حافظات؛ أما الحزب الاجتماعي الديمقراطي الموحد فحصل على ثلاث حافظات. وعُيّن المستشار الإعلامي للرئيس، السيد باسيرو دابو (الاستقلال) وزيرا للداخلية. وعُيّن السيد إيسوفو سانها، الذي عمل في الحكومة السابقة كوزير للاقتصاد، وعُيّن وزيرا للمالية، ورحبت بتعيينه المؤسسات المالية الدولية وشركاء غينيا - بيساو الرئيسيين في التنمية.

٥ - وذكر رئيس الوزراء، السيد كابي في الكلمة التي أدلى بها أثناء مراسم أداء الحكومة لليمين، أن العهد الوطني للاستقرار السياسي واتفاق الاستقرار الحكومي يستندان إلى الاعتراف بأن القادة السياسيين أدركوا أن البلد لا يمكن أن يتجاوز مختلف الأزمات التي يواجهها إلا إذا وضعت المصالح الوطنية فوق الاعتبارات الشخصية والحزبية. وقال إن الحكومة تواجه تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة ومتعددة. وذكر أن أكبر تحد تواجهه الحكومة هو وضع استراتيجيات لتنفيذ عملية المصالحة عميقة وشاملة، وتهيئة وتعزيز الأساس اللازم لتحقيق الاستقرار البرلماني والحكومي. وتعهد بأن أولويات حكومته ستشمل الانضباط والشفافية في الإدارة المالية ومواصلة الحوار الدائم والبنّاء مع جميع قطاعات المجتمع. وأكد رئيس الوزراء لجميع المتحدثين معه أنه نظرا لأن الانتخابات التشريعية ستجري في

عام ٢٠٠٨، فإن ولاية حكومته سوف لا تزيد عن سنة واحدة وأن أولوياتها الرئيسية تتمثل في تنظيم انتخابات حرة وعادلة وشفافة؛ وإرساء المالية العامة على أسس سليمة؛ والعمل من أجل تنفيذ الإصلاحات في قطاعي الإدارة العامة والأمن؛ وكفالة نجاح موسم صادرات الأكاجو؛ ودفع المتأخرات من رواتب موظفي الخدمة المدنية. وتعهد أيضا بمقاومة الفساد والجريمة المنظمة.

٦ - وتركزت أنشطة الحكومة في الشهر الأول بعد مسكها مقاليد الحكم على تقييم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ووضع برنامج لإنعاش المالية العامة أُطلق عليه ''برنامج الحد الأدنى من الاستقرار للمالية العامة''، الذي قُدم إلى ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عند زياراتهما البلد في أيار/مايو. وعقدت الحكومة مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين بشأن برنامج الإصلاح المالي وسائر أولويات الحكومة. وعقد البرلمان دورته العادية الثالثة في الفترة من ٨ إلى ٢٥ أيار/مايو. ويتوقع أن يتم تقديم برنامج الحكومة وميزانيتها إلى البرلمان في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ للموافقة عليهما خلال الدورة الرابعة والأخيرة من السنة التشريعية الحالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ولا تزال هناك انقسامات داخل جميع الأحزاب البرلمانية وليس باستطاعة أي حزب أن يدعي الإجماع على دعم العهد الوطني للاستقرار السياسي.

٧ - وفي ٤ حزيران/يونيه، كتب رئيس الوزراء إلى الأمين العام يطلب دعم الأمم المتحدة للانتخابات التشريعية في السنة المقبلة. وشرعت اللجنة الانتخابية الوطنية في التحضير للانتخابات وقدمت مؤخرا ميزانية لرئيس الوزراء. وتعهدت اللجنة الأوروبية بالتبرع بمبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ يورو لتمويل انتخابات عام ٢٠٠٨ وهي الآن بصدد بحث إمكانية تقديم المزيد من الدعم.

٨ - وبدأ تنفيذ المشروعين الممولين من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. وبدأ مشروع بناء السلام الذي من المقرر أن ينفذه التحالف الدولي لبناء السلام والمعهد الوطني للدراسات والبحوث في غينيا - بيساو، بدأ أنشطته في نيسان/أبريل بعملية مشتركة بشأن التخطيط والتدريب في إطار المشاورات التشاركية. وشرع المعهد في إنشاء أفرقة إقليمية للقيام بعملية وضع خارطة وطنية لبناء السلام من خلال مشاورات محلية تشاركية على مستوى البلد. أما المشروع الثاني، الذي يهدف إلى تعزيز قدرات البرلمان، والذي يقوم بتنسيقه البرنامج الإنمائي وينفذه بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو والمنظمة الإنمائية الهولندية والمعهد الديمقراطي الوطني في الولايات المتحدة، فقد بدأ أنشطته في نيسان/أبريل. وقام مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو والمنظمة الإنمائية

الهولندية بتدريب ١٥ عضوا من أعضاء البرلمان وموظفين من موظفي البرلمان على مهارات القيادة وإدارة الصراعات في نيسان/أبريل وأيار/مايو على التوالي. وضمن مشروع صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، يقوم كذلك مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو والمنظمة الإنمائية الهولندية بتنظيم مؤتمر للنساء البرلمانيات وقادة المجتمع المدني من السنغال وغينيا – بيساو لمناقشة الصراعات عبر الحدود.

٩ – وتعطلت أنشطة مبادرة الحوار التي أطلقها المجلس العام ''Estados Gerais'' بسبب نقص الموارد. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو بمساعدة المبادرة على تنظيم حلقة نقاش مع الجهات الفاعلة السياسية والمدنية لاستعراض السياق السياسي وتحديد المجالات التي يمكن تعزيز أنشطتها فيها إلى أقصى حد ممكن. وشاركت تسع منظمات من منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال تسوية الصراعات، بما في ذلك منظمات دينية، شاركت في علاقة عمل بشأن تحويل الصراعات في أيار/مايو. ويشكل هذا التدريب مرحلة أولية لعقد حلقة عمل لتدريب المدربين على تحويل الصراعات ستُعقد في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧.

ثالثا – الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

١٠ – تواصلت تدهور الحالة الاجتماعية الاقتصادية والمالية وانخفض معدل النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٦ إلى ١,٨ في المائة مقابل ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من أن البعثة التي أوفدها صندوق النقد الدولي مؤخرا إلى غينيا – بيساو في حزيران/يونيه لاحظت تحسنا في الإيرادات، فإن هذا التحسن الظاهر لم يف بالأهداف المحددة في الميزانية. ويعادل حجم المتأخرات من رواتب موظفي الخدمة المدنية قيمة مرتبات أربعة أشهر. وتبدو التوقعات بالنسبة لبقية عام ٢٠٠٧ كئيبة. وقل حجم الإيرادات في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل بنسبة ١٥ في المائة عن مستوياتها في عام ٢٠٠٦ كما يُتوقع أن تتدهور أكثر. واتسعت الفجوة المالية من ١٠ ملايين دولار لتبلغ ٤٠ مليون دولار. وسيتعين على الحكومة تسديد القروض التجارية وسندات الخزينة التي استخدمتها الحكومة السابقة عندما لم يدفع البنك الدولي وسائر الشركاء الدعم الميزني المتوقع في نهاية عام ٢٠٠٦ وبداية عام ٢٠٠٧. ولا تزال غينيا – بيساو خاضعة للجزاءات التي فرضها عليها مصرف التنمية الأفريقي بسبب عدم تسديدها مدفوعات خدمة الدين المقررة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وتبلغ مدفوعات خدمة الدين الحالية ما قدره ٤٢٤ ٥٢٨ ١ دولارا. وهناك مبلغ آخر قدره ١,٧ مليون دولار مستحق الدفع في ١ تموز/يوليه. وقد

تأثرت أعمال ترميم المستشفى الوطني سيماو مندس الممولة من مصرف التنمية الأفريقي بسبب وقف المدفوعات المستحقة لجميع المتعاقدين في آذار/مارس.

١١ - ووضعت الحكومة برنامجا للحد الأدنى لاستعادة الاستقرار المالي. وتهدف خطة عملها إلى اعتماد تدابير لزيادة الإيرادات وخفض النفقات، وتحسين الإدارة المالية وتعزيز ضوابط الرقابة، وتحسين سيولة التدفقات النقدية، وإزالة المتأخرات المستحقة للخدمة المدنية واستئناف العلاقات مع مؤسسات بروتن وودز. وما أن استلمت الحكومة مقاليد الحكم حتى بادرت بإضفاء الطابع المركزي على الحسابات العامة وإنهاء المدفوعات الضريبية التعويضية. وقد تم بالفعل إدراج بعض الإصلاحات المزمع إجراؤها في برنامج الحد الأدنى، مثل الامتيازات الضريبية المحدودة والحد من النفقات الخارجة عن الميزانية. وانطلق مجددا عمل لجنة الخزانة وتعزز. وتم تعيين مراقبين من ممثلي المجتمع المدني وقوات الدفاع وقوات الأمن وقدماء المحاربين والمانحين. وطلبت الحكومة المساعدة الدولية لتمويل مراجعة حسابات جميع مصادر الإيرادات الحكومية. وسوف تقوم أيضا بمراجعة المتأخرات المحلية المتراكمة ما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٦ والمبالغ المدفوعة من بعض هذه المتأخرات في الفترة ما بين عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٧.

١٢ - وقامت بعثة متعددة القطاعات تابعة للبنك الدولي، تركز على المسائل المتعلقة بالطاقة وتنمية القطاع الخاص والاقتصاد الكلي بزيارة البلد في الفترة من ٧ إلى ١١ أيار/مايو. وتم تجاوز الخلاف بشأن تنفيذ الحكومة لمشروع متعدد القطاعات لإصلاح الهياكل الأساسية، الأمر الذي أدى إلى وقف الدعم للميزانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ويُتوقع أن يبدأ تنفيذ هذا المشروع الحيوي لتلبية احتياجات البلد الماسة من الإمدادات من الطاقة والمياه في حزيران/يونيه. وجرى كذلك مناقشة إمكانية تقديم البنك الدولي دعما للميزانية. وتلا بعثة البنك الدولي بعثة من صندوق النقد الدولي في الفترة من ٢٢ أيار/مايو إلى ٦ حزيران/يونيه قامت باستعراض التنمية الاقتصادية وناقشت إمكانية تقديم المساعدة الطارئة في فترة ما بعد الصراع. وتعاونت هذه البعثة مع الحكومة في وضع إطار مالي لبقية عام ٢٠٠٧ يهدف إلى تحسين المالية العامة ووافقت على التوصية للمجلس التنفيذي التابع لصندوق النقد الدولي بتقديم مساعدة طارئة في فترة ما بعد الصراع لغينيا - بيساو في تموز/يوليه شريطة أن تنجح في سد الفجوة المالية. وفي حالة الموافقة على المساعدة الطارئة فإنها ستقدم خلال الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وتكون قابلة للتجديد لفترات تمتد ستة أشهر، على امتداد فترة أقصاها ثلاث سنوات. وأكد صندوق النقد الدولي أن إشراك المانحين أمر أساسي لدعم التدابير التي اعتمدتها الحكومة الجديدة ومتابعة تنفيذها.

١٣ - وقامت الحكومة، بدعم من البرنامج الإنمائي بتنظيم اجتماع مع الشركاء الدوليين في داكار في ٧ حزيران/يونيه لتقدم لهم البعثة التابعة لصندوق النقد الدولي معلومات عن الحالة ولمتابعة مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وأشاد صندوق النقد الدولي بتدابير الإصلاحات المالية الواردة في برنامج الإصلاح المالي. وانتهزت الحكومة هذه الفرصة لتؤكد أنها أعادت إقامة علاقة عمل جيدة مع مؤسسات بروتن وودز ولتكسب تأييد الشركاء الدوليين لغينيا - بيساو من أجل المساعدة في سد الفجوة المالية. وأعلن مصرف التنمية الأفريقي تقديم مبلغ ١,٧ مليون دولار كما تعهدت فرنسا بتقديم مبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ يورو.

١٤ - ووقع الاتحاد الأوروبي وغينيا - بيساو اتفاق شراكة جديدة في مجال مصائد الأسماك في بروكسل في ٢٣ أيار/مايو. ووفقا للاتفاق الجديد سيقدم الاتحاد الأوروبي مساهمة سنوية قدرها ٧ ملايين يورو يكملها بمساهمة خاصة سنوية قدرها ٠٠٠ ٥٠٠ يورو لتحسين الظروف الصحية في قطاع مصائد الأسماك في غينيا - بيساو ولتعزيز الرصد والرقابة والإشراف في مياهها الإقليمية. وفي ٥ حزيران/يونيه، وقعت اللجنة الأوروبية والحكومة اتفاقية تمنحها بموجبها مبلغ ٦,٢ ملايين يورو في شكل دعم للميزانية.

١٥ - وبدأ موسم تصدير الكاجو ببطء شديد بسبب كساد الطلب الناشئ عن انسحاب كبار المشترين الأجانب من السوق وضعف الآليات المالية لمساعدة المشترين المحليين. وحددت الحكومة سعرا مرجعيا قدره ٢٠٠ فرنك من فرنكات الاتحاد الأفريقي للكيلوغرام الواحد (٠,٤٠ دولار تقريبا) للكاجو غير المجهز. ويقول المشترون أن السعر المرجعي ليس تنافسيا وأنه مضر لمصالحهم لأنه لا يعكس الأسعار الدولية. وفي مواجهة الطلب المنخفض، ونظرا لقرب موسم الأمطار وعدم توفر مرافق التخزين الملائمة، أقدم العديد من المنتجين على بيع منتجاتهم بسعر يتراوح بين ٥٠ و ٧٥ فرنكا للكيلوغرام الواحد. وهذا السعر يقل كثيرا عن مستويات السنة الماضية حيث تراوحت الأسعار ما بين ٧٥ و ١٢٥ فرنكا للكيلوغرام الواحد. ولم يبق سوى ٢٠ في المائة فقط من الكميات المعدة للتصدير خلال الفترة نفسها في السنة الماضية بانتظار الشحن في غينيا - بيساو. وقامت الجمعية الوطنية للمزارعين بتنظيم مسيرة في ٥ حزيران/يونيه مطالبة الحكومة بالزيادة في السعر المرجعي. ووفقا لدراسة مشتركة لسوق الكاجو والأمن الغذائي قامت بها وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي في نيسان/أبريل، فقد تسببت تدخلات الحكومة في عام ٢٠٠٦ في انهيار أسعار الإنتاج مع تكبد حملة الأسهم خسائر تقدر بمبلغ ٢٣ مليون دولار. ونظرا لأن الكاجو يساهم بـ ٣٠ في المائة تقريبا من الناتج

القومي الإجمالي، فإن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على ضعف الأداء في قطاع الكاجو ستكون مدمرة لاقتصاد غينيا - بيساو.

١٦ - وقد قلت الاضطرابات العمالية منذ تعيين الحكومة الجديدة التي برهنت على انفتاح أكبر على الحوار. بيد أنه لا تزال هناك صعوبات كبيرة قائمة بسبب عدم دفع المتأخر من الرواتب وبسبب ارتفاع الأسعار. وحذرت نقابة المدرسين في ٦ حزيران/يونيه من أن الدراسة قد تتعطل في نهاية السنة الدراسية إذا أضرب المدرسون بسبب عدم دفع المرتبات. وهددت كذلك النقابات في قطاع الصحة بالإضراب بسبب المتأخرات في الرواتب وظروف الخدمة. وورد في تقرير عن الأمن الغذائي أعدته وزارة الزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في آذار/مارس، أن نسبة انعدام الأمن الغذائي تفوق ٥٠ في المائة في بعض أنحاء البلد. وسيتم تكثيف برامج التغذية التكميلية وبرامج العمل مقابل الغذاء التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي. وتقوم اليونيسيف بتمويل وتنظيم حملة لمكافحة التيتانوس تشمل ٣٢٠ ألف امرأة في سن الإنجاب بدعم تقني من منظمة الصحة العالمية. وسن البرلمان قانونا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يركز على حقوق المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. واعتمدت أيضا الحكومة خطة وطنية لمنع انتقال المرض من الأم إلى الطفل.

رابعا - الجوانب العسكرية والأمنية

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتحقق في مجال إصلاحات القطاع الأمني سوى تقدم طفيف. وعقدت اللجنة التوجيهية المعنية بإصلاح القطاع الأمني اجتماعها الأخير الذي شاركت فيه الأمم المتحدة وكبار المانحين في ١٢ آذار/مارس. وأعلنت الحكومة الجديدة إطارا تنظيما جديدا لإصلاحات القطاع الأمني في أيار/مايو. وأدت اللجنة الجديدة المشتركة بين الوزارات واللجنة التوجيهية اليمين في ١١ حزيران/يونيه. وتشمل اللجنة التوجيهية الجديدة ممثلين لشركاء دوليين، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو والبرنامج الإنمائي. وتشمل اللجنة مقعدين مخصصين لمجموعات المجتمع المدني. وأدت اللجنة التقنية اليمين في ١٢ حزيران/يونيه. وهي تشمل ممثلين من الوزارات الرئيسية، بما فيها وزارات الدفاع والعدل والداخلية. وتتضمن كذلك ممثلين لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٨ - وفيما يتعلق بتوفير الموارد اللازمة لإصلاح قطاع الأمن، وافقت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على صفقة مالية قيمتها مليوني دولار في أيار/مايو لتمويل مشروع الإدماج في المجال الزراعي لصالح كبار الضباط العسكريين. وسيقوم البرنامج الإنمائي بتنفيذ هذا المشروع، كما تقوم وزارة الخارجية البرازيلية بدراسة مقترحات تتعلق بتعيين وكالة

تنفيذ برازيلية. ولا تزال حكومة البرازيل لم تصدق بعد على بروتوكول التعاون الموقع بين وزارتي الدفاع في كل من البرازيل وغينيا – بيساو في البرازيل في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وبالتالي لا يزال هذا البرنامج لم يدخل حيز التنفيذ الكامل. وفي الوقت الراهن يجري تدريب تسعة طلاب في البرازيل. وزارت بعثة مشتركة من الجماعة الأوروبية والمجلس الأوروبي بيساو في الفترة من ٦ إلى ١٠ أيار/مايو لإعداد مشروع دعم إصلاحات القطاع الأمني. وأكدت الجماعة الأوروبية اعتزامها توفير مبلغ ٧,٧ ملايين يورو في شكل مساعدة لتمويل برنامج للتسريح وإعادة الإدماج. وقامت كذلك بعثة برئاسة وزير دفاع جنوب أفريقيا بزيارة غينيا بيساو يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل لمناقشة التعاون المقترح في مجال الدفاع.

١٩ – وقامت أيضا بعثة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بقيادة مكتب شؤون نزع السلاح ومؤلفة من ممثلين من المكتب، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومشروع مراقبة الأسلحة الصغيرة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قامت بزيارة بيساو في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو لإعادة تنشيط المشروع النموذجي المتعلق بالأسلحة الصغيرة الذي جرى إعداده في عام ٢٠٠٥. واستعرضت البعثة مشروع اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي مدته سنتان، ومددت فترته ثلاث سنوات إضافية من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠.

٢٠ – وقدم المستشارون العسكريون في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو مقترحات تتعلق بالتدريب إلى رئيس الأركان العامة بهدف تدريب الضباط من أجل تحسين كفاءتهم في تطبيق الأنظمة العسكرية. ونظم المكتب حلقة تدريبية في المنطقة في بولاما في ٣٠ آذار/مارس شارك فيها ١٥ شرطيا من بينهم ثلاث نساء، على قواعد السلوك واستخدام القوة.

٢١ – ولا تزال مسألة استخدام غينيا – بيساو كنقطة عبور للمخدرات غير المشروعة من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا تشكل مصدر قلق كبير لدى السلطات والشركاء الدوليين. وفي ٣ نيسان/أبريل، اعترضت شرطة التحقيق الجنائي مركبة تحمل ٦٣٥ كليوغراما من الكوكايين. وكان على متن المركبة عسكريان ومدني. وتم تسليم العسكريين إلى السلطات العسكرية وتم الشروع في إجراء تحقيق في المسألة. غير أنه تم لاحقا إطلاق سراح العسكريين وتفتقر وكالات إنفاذ القوانين إلى الموارد البشرية والمادية اللازمة لمعالجة هذه المشكلة المتفاقمة إلى حد كبير. وفي محاولة للتصدي لهذه المشكلة، أنشأت الحكومة لجنة مشتركة بين الوزارات للتحقيق في اختفاء كمية من الكوكايين قدرها ٦٧٠ كيلوغراما كانت احتجزتها

شرطة التحقيق الجنائي في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وتم نقلها إلى السراديب التابعة لوزارة المالية لحفظها. ونتيجة لذلك التحقيق، تم طرد المدير العام لشرطة التحقيق الجنائي وموظف أقدم آخر. وفي إطار متابعة تنفيذ بعثة قام بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى بيساو في بداية شهر آذار/مارس، سيعين المكتب موظفا كبيرا مختصا في إنفاذ القانون في بيساو للمساعدة وضع استراتيجية لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وسيعمل الاختصاصي، الذي سيمول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيعمل تحت الأشراف العام لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو.

٢٢ – وتزداد كذلك الحوادث المتعلقة بالهجرة غير المشروعة. فقد اعتقل حرس الحدود في ٢٩ نيسان/أبريل ٦٦ شخصا من ثماني بلدان في المنطقة، من بينها غينيا – بيساو، كانوا يحاولون مغادرة البلد على متن زورق قاصدين جزر الكناري.

٢٣ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام جهوده، مدعوما من البرنامج الإنمائي، على خطر مخلفات الحرب من المتفجرات في العاصمة وضواحيها. وبسبب انتشار مخلفات الحرب من المتفجرات في المناطق العالية الكثافة السكانية والسكان يتعرضون للخطر منذ الصراع العسكري الذي نشب في الفترة ١٩٩٨–١٩٩٩ عندما أصيبت القاعدة العسكرية ''برا'' في بيساو بقذائف أدت إلى تدمير مخازن الذخيرة. وفضلا عن ذلك، فإن المناطق المأهولة بالسكان الواقعة بالقرب من العاصمة ملوثة إلى حد كبير بمخلفات الحرب بسبب عدم قيام الجيش بتدمير الذخيرة على الوجه المطلوب في فترة ما بعد الاستقلال. وعمل أعضاء المنظمة غير الحكومية الدولية ''إزالة الألغام الأرضية'' (Cleared Ground Demining) وتقنيون متخصصون في التخلص من الذخائر المتفجرة تابعين للقوات الجوية للولايات المتحدة الأمريكية، عملوا مع المنظمة غير الحكومية الوطنية ''لنعمل جميعا من أجل القضاء على الألغام'' (Lutamos Todos Contra las Minas) والمنظمة غير الحكومية الوطنية ''هيوميد'' (Humaid) من أجل تحسين القدرات الفنية الوطنية. وتم إجراء تقييمات أولية للتخزين غير الآمن للذخيرة التي تقع حاليا بحوزة الجيش. وهناك في بيساو بوجه خاص العديد من مرافق تخزين الذخيرة توجد فيها ذخيرة في حالة رديئة مخزنة بطريقة غير سليمة وينبغي تدميرها. ويجري الآن بذل جهود من أجل تنفيذ مشروع مشترك بين المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام والقوات المسلحة لمعالجة هذه المشكلة. وسيكون الفنيون التابعون للمنظمات غير الحكومية الذين تم تدريبهم خلال مرحلة تنمية القدرات المبينة أعلاه سيكونون مؤهلين لمعالجة هذه المسألة. وفي الفترة ما بين آذار/مارس وبداية حزيران/يونيه تمت إزالة الألغام من مساحة قدرها ١٦٩ ٣٨١ مترا مربعا وتدمير ٢ ٠٢٥ جهازا غير متفجر، و ٤ ألغام مضادة للمشاة ولغمين بحريين.

خامسا – الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٢٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو اتصالاته مع السلطات بشأن الأشخاص الإثني عشر المعتقلين منذ آذار/مارس ٢٠٠٦ في قاعدة القوات الجوية في إطار أعمال القتال على الحدود الشمالية مع منطقة كازماس السنغالية. وعلى الرغم من أن المحكمة العسكرية الإقليمية لم تتوصل إلى ما يثبت إدانة هؤلاء الأشخاص، فقد وجهت في ٣٠ نيسان/أبريل تهمة الخيانة والتعاون مع العدو إلى ثلاثة ضباط عسكريين. وطعن الضباط في هذا الحكم لدى المحكمة العسكرية العليا. وقامت لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة المحتجزين.

٢٥ – وقام مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو في شراكة مع كلية القانون في بيساو، بتنظيم حلقتين دراسيتين في ٢٤ نيسان/أبريل و ١٢ حزيران/يونيه لأعضاء البرلمان بشأن العفو العام المقترح والتشريع القائم. وتم في سياق الحلقتين الدراسيتين توجيه الانتباه إلى أحكام القرار ١٥٨٠ (٢٠٠٤) بشأن العفو العام ومسألتي العدالة والإفلات من العقاب. وطلب القادة البرلمانيون إلى كلية القانون أن تنظم حلقتين دراسيتين أخريين بشأن الموضوع نفسه وأن تقدم لهم المشورة التقنية. وتم تنظيم الحلقتين الدراسيتين الإضافيتين في ١٢ و ١٩ حزيران/يونيه.

٢٦ – وتأمل منظمات المجتمع المدني في أن تتخذ الحكومة الجديدة إجراءات لمكافحة الإجرام المتزايد والإفلات من العقاب وتحسين الحقوق الاجتماعية للعمال. ورحبت جماعات المجتمع المدني بتعيين خمس نساء على رأس وزارات منها حافظة الشؤون الخارجية،. ودعم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو ”أيام دراسة دور المرأة في المصالحة الوطنية وتوطيد السلام واحترام حقوق المرأة“ التي نظمها اتحاد النساء في غينيا – بيساو يومي ٩ و١٠ نيسان/أبريل. وشمل هذا الحدث مناقشة إذاعية وحلقة دراسية بشأن وصول المرأة إلى السلطة والتنمية. وعلى إثر الحلقة الدراسية، تم إنشاء فريق اتصال لكسب تأييد الأحزاب السياسية من أجل تعيين المزيد من النساء في مناصب سامية في الأحزاب والحكومة. وقام مكتب الأمم المتحدة بالتعاون مع اليونيسيف ومعهد المرأة والطفل بتنظيم حلقة عمل بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يومي ٢ و ٣ نيسان/أبريل. وحضر حلقة العمل ٣٢ مشتركا من جماعات المجتمع المدني والبرلمان والوزارات الحكومية، وكان هدف الحلقة نشر الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها، فضلا عن مناقشة مشروع نص تقرير غينيا – بيساو الأولي بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٧ - ونظم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو حلقتي عمل بشأن المهارات في مجالي إعداد التقارير وإجراء المقابلات لفائدة ٢٤ صحفيا يعملون في الإذاعة والصحافة المكتوبة في أيار/مايو. وشملت حلقتا العمل جلسات بشأن دور البرلمان والدستور. وبثت الإذاعات الوطنية والمحلية في الفترة من ٨ آذار/مارس إلى ٢٦ نيسان/أبريل ثمانية برامج إذاعية تناولت الحوار والمصالحة، وإصلاح القطاع الأمني, والأسلحة الصغيرة وحقوق الإنسان. وفي حين أن الصحافة تتمتع عموما بالاحترام، فقد تم اعتقال صحفي يعمل لفائدة صحيفة أجنبية في أيار/مايو بينما كان يعد تقريرا عن الاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو. وفي ٣ أيار/مايو قامت مجموعة من الصحفيين بإنشاء منظمة لرصد حرية الصحافة.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

٢٨ - أدت الدورات المتعاقبة من حالات عدم الاستقرار السياسي والحكومي في غينيا - بيساو إلى إعاقة مواصلة سياسات الاستقرار والنمو الاقتصاديين المتوسطة والطويلة الأجل الضرورية لتحسين حياة السكان في غينيا - بيساو. وأدى كذلك الاضطراب المؤسسي إلى زعزعة ثقة الشركاء الدوليين في البلد. ويشكل عهد الاستقرار السياسي والحكومي تطورا إيجابيا أسفر عن نهج توافقي في السياسات وأدى إلى تحسين الاستقرار الحكومي. بيد أن التوقيع على هذا العهد ينبغي أن يشكل التزاما في السياسات الشاملة ولا يؤدي إلى دورة أخرى من الإقصاء السياسي. ولذلك أحث جميع الجهات الفاعلة السياسية أن تعزز الاستقرار السياسي والبرلماني والحكومي الحقيقي الشامل.

٢٩ - وأشيد بالحكومة الجديدة على التعجيل بإقامة علاقة عمل بناءة ومثمرة مع مؤسسات بريتون وودز. ويسرني أنه تم تجاوز الخلافات القائمة مع البنك الدولي وأنه تم إحياء البرامج الهامة التي كانت معلقة. وأود التأكيد على قرار بعثة صندوق النقد الدولي التوصية إلى مجلسه التنفيذي بتقديم المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع. وآمل في أن يقلل هذا القرار من تحفظ الشركاء الدوليين الذين اتخذوا موقفا متريثا. وتؤكد مؤسسات بريتون وودز أن المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع عنصر حيوي في تحقيق أهداف الحكومة المتمثلة في إقامة المالية العامة في غينيا - بيساو على أساس سليم حتى تتمكن من تنفيذ الاستراتيجيات المتوسطة الأجل في مجالي الحد من الفقر وإصلاح القطاع الأمني. ويتوقف تنفيذ المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع على دعم الشركاء الدوليين، وأتوجه بالنداء إلى الشركاء الدوليين للتعجيل بدعم الحكومة ماليا. وأدعو كذلك المانحين إلى الوفاء بالتعهدات التي أعلنوها في اجتماع المائدة المستديرة في جنيف في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦.

٣٠ - ويسرني أن الحكومة اتخذت الخطوة الأولى من أجل الفوز بثقة شركائها عند طريق وضع برنامج الحد الأدنى من استقرار المالية العامة الذي سيكفل، إذا نُفذ، الإدارة الجيدة والشفافية والمساءلة في مجال المالية العامة. وجرى التأكيد مؤخرا في مؤتمر داكار أن المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع هي الفرصة الأخيرة المتاحة لغينيا - بيساو. وقد شهدت السنوات الأخيرة ضياع فرص كثيرة وازدياد الإحباط لدى شعب غينيا - بيساو وأصدقائه. وأدعو أيضا الحكومة وجميع أصحاب المصلحة إلى العمل من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والحكومي والسعي إلى تحقيق الإدارة الجيدة.

٣١ - وفيما يتعلق بعملية إصلاح القطاع الأمني، فمن المهم إحياء الزخم الذي تحقق في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. ويتعين على الحكومة وجميع أصحاب المصلحة التركيز على وضع خطة عمل لتنفيذ استراتيجية إصلاح القطاع الأمني حتى يتسنى وضع التشريع الإطاري الضروري. وتشكل الجريمة المنظمة، لا سيما الاتجار بالمخدرات، مشكلة جديدة ومتنامية في غينيا - بيساو. وهي تشكل أيضا خطرا كبيرا على الدولة وعلى النسيج الاجتماعي، وأشجع السلطات على مكافحة الجريمة المنظمة مع التقيد في الوقت نفسه بالإجراءات القانونية اللازمة في ما تبذله من جهود في هذا المجال.

٣٢ - وقد استلمت رسالة من رئيس الوزراء في ٤ حزيران/يونيه يطلب فيها مساعدة الأمم المتحدة في تنظيم انتخابات تشريعية في عام ٢٠٠٨. وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد للحكومة استعداد الأمم المتحدة لمساعدة غينيا - بيساو. وستكون هذه الانتخابات اختبارا لقدرة البلد على ممارسة الحكم الديمقراطي. وستشكل أيضا معلما رئيسيا في استراتيجية خروج مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. ومن المهم أن تتم عمليات الاقتراع في جو سياسي ملائم لإجراء انتخابات سلمية. وسيكون دور الجهات الفاعلة السياسية أساسيا، كما أحثها على العمل من أجل ألا تقوض المنافسة الديمقراطية السلام والاستقرار الاجتماعيين.

٣٣ - وأود أن أختتم بالإشادة بموظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، بقيادة ممثلي، شولا أموريجي، فضلا عن موظفي كامل الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، على العمل الهام الذي يواصلون القيام به في غينيا - بيساو في ظل ظروف صعبة في غالب الأحيان.